

**تأثير معايير الإقراض المسؤول في جودة محافظ التمويل الفردي - دراسة
ميدانية على البنوك السعودية**

إعداد الطالب/

زياد خليفه الشارخ

الرقم الجامعي

221002572

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د.فايز جراد

العام الدراسي: 2026

3		مقدمة الدراسة.
4		مشكلة الدراسة
6		أهمية الدراسة
7		أهداف الدراسة
8		أسئلة الدراسة
9		فروض الدراسة.
10		الدراسات السابقة:
15		الفجوة البحثية.
16		المنطلقات النظرية للدراسة.
19		المنهجية وطرق البحث:
20		مجتمع وعينة الدراسة.
20		مصادر جمع البيانات.
21		أداة الدراسة.
22		الأساليب الإحصائية المستخدمة.
22		حدود الدراسة.
24		المراجع:

مقدمة الدراسة

يُعدّ القطاع المصرفي أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، لما يقوم به من دور محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية المنتجة، وذلك من خلال وظيفته الأساسية المتمثلة في منح الائتمان. وقد أصبح النشاط الإقراضي المصرفي في السنوات الأخيرة موضع اهتمام متزايد من قِبل الباحثين والجهات الرقابية على حدٍ سواء، نتيجة للتحديات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، والتي كشفت عن هشاشة بعض ممارسات الإقراض وأثرها المباشر في الاستقرار المالي والاقتصادي، مما استدعى تطوير أطر تنظيمية أكثر صرامة وشمولاً لضبط سلوك البنوك الإقراضي. (Thamae & Odhiambo, 2022)

برزت معايير الإقراض المسؤول بوصفها منظومة متكاملة من الضوابط والمبادئ التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين تعظيم عوائد البنوك وحماية المقترضين والمحافظة على استقرار النظام المالي ككل. وتتضمن هذه المعايير جملة من الأبعاد الجوهرية، من أبرزها التقييم الشامل للقدرة الائتمانية للمقترض، والإفصاح والشفافية في الشروط التعاقدية، وملاءمة المنتج التمويلي لاحتياجات العميل، إلى جانب إدارة المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أشارت الأدبيات الحديثة إلى أن تبني البنوك لهذه المعايير يُسهم في تحسين جودة قراراتها الإقراضية ويُقلّل من احتمالية تعرّضها لصدمات ائتمانية مستقبلية. (Behncke, 2023)

كما أن السياسات الاحترازية الكلية والأدوات التنظيمية الحديثة التي طُوّرت في أعقاب الأزمات المالية، مثل هوامش رأس المال المضادة للتقلبات الدورية والقيود على نسب القرض إلى القيمة، تعكس توجّهاً عالمياً نحو ترسيخ ثقافة الإقراض المسؤول في القطاع المصرفي. وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن تفعيل هذه الأدوات يؤدي إلى تشديد معايير الإقراض بشكل يعكس تعزيزاً للحوكمة الائتمانية وحماية للبنوك من تراكم المخاطر. (Duanmu, Li, Lin, & Tahsin, 2022)

تُمثّل جودة محفظة التمويل مؤشراً حيوياً على السلامة المالية للبنك وقدرته على أداء وظيفته الواسطية بكفاءة واستدامة. فمحفظة التمويل الفردي، التي تشمل القروض الاستهلاكية والعقارية والشخصية الممنوحة للأفراد، تتأثر بشكل مباشر بجودة المعايير المُتبعة في مرحلة منح القرض ومتابعته، حيث إن أي تراخٍ في تلك المعايير يترتب عليه ارتفاع في نسب القروض المتعثرة وتدهور في مؤشرات الأداء

المالي للبنك. وقد أكدت الأبحاث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة يُقلّص من قدرة البنوك على منح ائتمان جديد ويُضعف من دورها التمويلي في الاقتصاد. (Serrano, 2021)

ولا تقتصر أهمية جودة محفظة التمويل على المستوى الجزئي للبنك، بل تمتد لتؤثر في دورة الأعمال الاقتصادية بأكملها، إذ إن تدهور جودة المحافظ الائتمانية يُفضي إلى تباطؤ نمو الإقراض وارتفاع تكلفته وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما يُبرز أهمية الحفاظ على جودة عالية للمحفظة باعتبارها ركيزة أساسية للاستقرار المالي. (Huljak, Martin, Moccerro, & Pancaro, 2022) كما أن جودة المحفظة تتحدد بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، من بينها الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمقترضين ومستوى التقييم الائتماني والبيئة الاقتصادية الكلية. (Sifrain, 2022)

وفي سياق المملكة العربية السعودية، شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث أصدرت المؤسسات الرقابية جملةً من الضوابط والتعليمات التي تعكس توجهاً واضحاً نحو تعزيز مبادئ الإقراض المسؤول، خاصة في مجال التمويل الفردي الذي شهد نمواً كبيراً في محفظته. وفي ظل هذا التوسع، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة أثر تطبيق هذه المعايير على جودة محفظة التمويل الفردي في البنوك السعودية، من أجل تقييم مدى فاعليتها في تحقيق أهدافها الوقائية والتنموية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى استكشافه من خلال دراسة ميدانية على البنوك السعودية.

مشكلة الدراسة

يواجه القطاع المصرفي المعاصر تحدياً مركباً يتمثل في السعي إلى تحقيق التوازن بين التوسع في منح الائتمان لدفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة، والحفاظ على جودة المحافظ الائتمانية وسلامة النظام المصرفي من جهة أخرى. وقد كشفت الأزمات المالية المتعاقبة، وأبرزها الأزمة المالية العالمية عام 2008، عن أن التراخي في تطبيق معايير الإقراض السليمة يُمثل أحد الأسباب الجوهرية لتدهور جودة المحافظ الائتمانية وتراكم القروض المتعثرة، مما يُهدد الاستقرار المالي على المستويين الجزئي والكلي. (Thamane & Odhiambo, 2022) ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني معايير إقراض مسؤولة تُوازن بين متطلبات الربحية واعتبارات إدارة المخاطر.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بمفهوم الإقراض المسؤول في الأدبيات المصرفية الحديثة، فإن الدراسات التي تناولت هذا المفهوم بشكل مباشر لا تزال محدودة نسبياً، وقد ركّز معظمها على السياق الأوروبي والأمريكي، حيث تناولت أثر الأدوات الاحترازية الكلية على السلوك الإقراضي للبنوك (Behncke, 2023)، أو أثر مخاطر البيئة الاقتصادية على معايير الإقراض (Duanmu et al., 2022)، دون أن تُعالج هذه الدراسات بشكل صريح ومتكامل مفهوم الإقراض المسؤول بأبعاده المتعددة وأثره في جودة محافظ التمويل الفردي بالتحديد.

كما أن الدراسات التي تناولت جودة محفظة التمويل ركّزت في الغالب على العوامل الاقتصادية الكلية والخصائص المؤسسية للبنك، مثل حجم البنك ومستوى رسمته وكفاءته التشغيلية (Cucinelli et al., 2021)، أو على خصائص المقترض الديموغرافية والاقتصادية (Sifrain, 2022)، دون أن تُقرّ اهتماماً كافياً لدور معايير الإقراض المسؤول بوصفها منظومة متكاملة تُشكّل خط الدفاع الأول ضد تدهور جودة المحفظة الائتمانية. وهذا القصور في الأدبيات يُبرز فجوة بحثية واضحة تستدعي المعالجة العلمية.

وفي السياق السعودي بشكل خاص، شهد قطاع التمويل الفردي نمواً استثنائياً خلال السنوات الأخيرة نتيجة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برؤية المملكة 2030، حيث توسّعت البنوك في منح التمويل الشخصي والعقاري والاستهلاكي بأحجام غير مسبوقة. ورغم أن الجهات الرقابية أصدرت جملة من التعليمات التي تعكس مبادئ الإقراض المسؤول، فإن مدى تطبيق هذه المعايير فعلياً على مستوى البنوك، وأثرها الحقيقي في جودة محفظة التمويل الفردي، لا يزال غير مدروس بشكل كافٍ من الناحية الميدانية. وتزداد أهمية هذا التساؤل في ظل الأدلة التي تُشير إلى أن تدهور جودة المحفظة يُقلّص من قدرة البنوك على أداء وظيفتها الواسطة ويُضعف من مساهمتها في التنمية الاقتصادية (Huljak et al., 2022). (Serrano, 2021).

يُضاف إلى ذلك أن العلاقة بين معايير الإقراض المسؤول وجودة محفظة التمويل الفردي تكتنفها إشكاليات نظرية وتطبيقية عدة؛ فمن الناحية النظرية، تتعدد الأبعاد التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإقراض المسؤول، وتتباين آراء الباحثين حول أهميتها النسبية، كما تتفاوت درجة تأثير كل بُعد في جودة المحفظة. ومن الناحية التطبيقية، يواجه الباحث تحدياً في قياس هذه الأبعاد بشكل موضوعي

ودقيق يعكس واقع الممارسة المصرفية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن جودة التقييم الائتماني والشفافية في التعامل مع المقترضين يُعدّان من أهم محددات جودة المحفظة، إلا أن العلاقة بين هذه الأبعاد وجودة المحفظة تحتاج إلى مزيد من التحقق التجريبي في بيئات مصرفية مختلفة (Gallimberti, 2021).

وبناءً على ما سبق، وفي ظل الفجوة البحثية الملحوظة في الأدبيات، وفي ضوء الأهمية الاستراتيجية لقطاع التمويل الفردي في المملكة العربية السعودية، تتبلور مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة عن التساؤل الجوهري التالي:

ما أثر معايير الإقراض المسؤول بأبعادها المختلفة (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج التمويلي، وإدارة المخاطر) على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية)

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المصرفية العربية بموضوع حديث نسبياً يتعلق بمعايير الإقراض المسؤول وأثرها في جودة محفظة التمويل الفردي، وهو موضوع لم يحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات المحلية والإقليمية.
- تُقدّم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملاً يجمع بين مفهوم الإقراض المسؤول بأبعاده المختلفة ومفهوم جودة محفظة التمويل، مما يُعزّز من فهم العلاقة التكاملية بين هذين المتغيرين.
- تسعى الدراسة إلى سدّ فجوة بحثية واضحة في الأدبيات، حيث إن معظم الدراسات السابقة تناولت الموضوع في السياقات الأوروبية والأمريكية، بينما تتناول هذه الدراسة السياق السعودي بخصوصيته الاقتصادية والتشريعية.
- تُوفّر الدراسة مقياساً أكاديمياً لأبعاد معايير الإقراض المسؤول يُمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية داخل البيئة المصرفية العربية والإسلامية.
- تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة أمام الباحثين لدراسة متغيرات وسيطة ومعدّلة يُمكن أن تؤثر في العلاقة بين الإقراض المسؤول وجودة المحفظة الائتمانية.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية)

- تُقدّم الدراسة رؤية تطبيقية للجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية، بما يُساعدها على تقييم مدى فاعلية التعليمات والضوابط الحالية المتعلقة بالإقراض المسؤول.
- تُفيد الدراسة إدارات البنوك السعودية في مراجعة سياساتها الائتمانية وتطوير معاييرها الإقراضية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجال الإقراض المسؤول.
- تُسهم نتائج الدراسة في تعزيز الوعي المؤسسي بأهمية جودة محفظة التمويل الفردي بوصفها مؤشراً استراتيجياً على الأداء المصرفي والاستقرار المالي.
- تُقدّم الدراسة توجيهات عملية لمسؤولي إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك حول الأبعاد الأكثر تأثيراً في جودة المحفظة، مما يُساعدهم في ترتيب أولويات التطوير.
- تتسجم الدراسة مع أهداف رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وحماية المستهلك المالي وتطوير القطاع المصرفي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى دراسة أثر معايير الإقراض المسؤول بأبعادها (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج التمويلي، وإدارة المخاطر) على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

وتتفرع من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

- التعرف على المستوى الفعلي لتطبيق معايير الإقراض المسؤول بأبعادها المختلفة في البنوك السعودية من وجهة نظر العاملين في قطاع الائتمان.
- تقييم مستوى جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية في ضوء المؤشرات المتعارف عليها مصرفياً.
- تحديد أثر بُعد تقييم القدرة الائتمانية للمقترض على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

- تحديد أثر بُعد الإفصاح والشفافية في الشروط التعاقدية على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.
- تحديد أثر بُعد ملاءمة المنتج التمويلي لاحتياجات وظروف العميل على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.
- تحديد أثر بُعد إدارة المخاطر الائتمانية على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.
- الكشف عن الأبعاد الأكثر تأثيراً في جودة محافظ التمويل الفردي من بين أبعاد معايير الإقراض المسؤول.
- استكشاف مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات المبحوثين حول أثر معايير الإقراض المسؤول في جودة محفظة التمويل الفردي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر معايير الإقراض المسؤول بأبعادها (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج التمويلي، وإدارة المخاطر) على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مستوى تطبيق معايير الإقراض المسؤول بأبعادها المختلفة في البنوك السعودية؟
- ما مستوى جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟
- ما أثر بُعد تقييم القدرة الائتمانية للمقترض على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟
- ما أثر بُعد الإفصاح والشفافية في الشروط التعاقدية على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟
- ما أثر بُعد ملاءمة المنتج التمويلي لاحتياجات العميل على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟
- ما أثر بُعد إدارة المخاطر الائتمانية على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية؟

- ما البُعد الأكثر تأثيراً في جودة محافظ التمويل الفردي من بين أبعاد معايير الإقراض المسؤول؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين حول أثر معايير الإقراض المسؤول في جودة محافظ التمويل الفردي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي)؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعايير الإقراض المسؤول بأبعادها (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج التمويلي، وإدارة المخاطر) على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

الفروض الفرعية:

الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تقييم القدرة الائتمانية للمقترض على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد الإفصاح والشفافية في الشروط التعاقدية على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد ملاءمة المنتج التمويلي لاحتياجات العميل على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد إدارة المخاطر الائتمانية على جودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية.

الفرض الفرعي الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين حول أثر معايير الإقراض المسؤول في جودة محافظ التمويل الفردي تُعزى

للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي).

الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (معايير وتنظيم الإقراض المصرفي) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسة الأولى: دراسة (Thamae & Odhiambo, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التنظيم المصرفي بأبعاده (متطلبات رأس المال، ومتطلبات السيولة، والرقابة المصرفية، والقيود على الأنشطة المصرفية) على الإقراض المصرفي في عدد من الدول المتقدمة والنامية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية الدولية. وتكونت العينة من مجموعة واسعة من الدراسات النظرية والتطبيقية المنشورة دولياً حول موضوع التنظيم المصرفي والإقراض. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أثر التنظيم المصرفي على الإقراض قد يكون غير متماثل ويعتمد على طبيعة الأداة التنظيمية المستخدمة ومستوى تطور النظام المصرفي، حيث أن متطلبات رأس المال الأعلى تميل إلى تقليص نمو الإقراض في الأجل القصير مع تعزيز استقرار الجهاز المصرفي في الأجل الطويل.

الدراسة الثانية: دراسة (Behncke, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات الاحترازية الكلية بأبعادها (هامش رأس المال المضاد للقلبات الدورية CCyB ، والقيود المفروضة على قروض الرهن العقاري ذات نسبة القرض إلى القيمة المرتفعة LTV) على الإقراض المصرفي ومخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السويسري. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نماذج قياسية للفروق في الفروق (Difference-in-Differences). وتكونت العينة من بيانات البنوك السويسرية خلال الفترة التي سبقت وتلت تطبيق هذه الإجراءات الاحترازية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تفعيل الأدوات الاحترازية الكلية أدى إلى تباطؤ نمو الإقراض العقاري وتحسين جودة الائتمان من خلال تخفيض المخاطر

المحتملة، مما يدل على فاعلية هذه المعايير في ضبط سلوك البنوك الإقراضي وتعزيز الاستقرار المالي.

الدراسة الثالثة: دراسة (Duanmu, Li, Lin, & Tahsin, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الكوارث الطبيعية بأبعادها (احتمالية وقوع الكوارث، وشدتها، والتعرض الجغرافي) على معايير إقراض الرهن العقاري السكني لدى البنوك التجارية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على بيانات قانون الإفصاح عن الرهن العقاري في الولايات المتحدة (HMDA) وتكونت العينة من طلبات الرهن العقاري في المقاطعات الأمريكية المعرضة للكوارث الطبيعية خلال فترة زمنية ممتدة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك تتجه لتشدّد معايير الإقراض في المناطق الأكثر عرضة للكوارث الطبيعية عبر رفع معدلات رفض طلبات القروض، مما يدل على أن معايير الإقراض المسؤول تستجيب لعوامل المخاطر البيئية والمناخية.

الدراسة الرابعة: دراسة (Ivanov, Macchiavelli, & Santos, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات الإقراض المصرفي في نقل صدمات الكوارث الطبيعية عبر البنوك والمقترضين. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على بيانات القروض المشتركة (Syndicated Loans) وتكونت العينة من مجموعة كبيرة من البنوك الأمريكية والشركات المقترضة خلال الفترة التي شهدت كوارث طبيعية كبرى. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الكوارث الطبيعية ترفع الطلب على الائتمان في المناطق المتضررة، وأن البنوك المتعرضة لهذه المخاطر تميل إلى تقليص إقراضها للمقترضين خارج المناطق المتضررة أيضاً، مما يشير إلى أهمية إدماج معايير مسؤولية لإدارة المخاطر ضمن قرارات الإقراض.

الدراسة الخامسة: دراسة (Herpfer, Mjøs, & Schmidt, 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر السببي للمسافة الجغرافية بأبعادها (المسافة المادية بين البنك والمقترض، وزمن التنقل، وسهولة الوصول) على قرارات الإقراض المصرفي للشركات. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على استغلال تحسينات البنية التحتية كصدمات خارجية على أوقات التنقل. وتكونت العينة من علاقات إقراض الشركات في النرويج خلال فترة تطورت فيها شبكات

الطرق والنقل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تقليل المسافة بين البنك والمقترض يزيد من احتمالية منح القروض ويحسن جودة تقييم المخاطر بفضل تعزيز جودة المعلومات، مما يدعم أهمية القرب والمعرفة الشخصية بالعميل ضمن معايير الإقراض المسؤول.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (جودة محفظة التمويل/الإقراض) وعلاقته بمتغيرات أخرى

الدراسة السادسة: دراسة (Serrano, 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القروض المتعثرة (NPLs) بأبعادها (رصيد القروض المتعثرة، وتدفعها) على نشاط الإقراض المصرفي في أوروبا كمؤشر على جودة المحفظة الائتمانية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نماذج الانحدار للبيانات الطولية (Panel Data). وتكونت العينة من 75 بنكاً أوروبياً خلال الفترة (2014-2018). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين ارتفاع نسب القروض المتعثرة ونمو القروض العاملة، مما يؤكد أن تدهور جودة المحفظة يؤدي إلى تقلص القدرة الإقراضية للبنوك وإضعاف دورها التمويلي.

الدراسة السابعة: دراسة (Huljak, Martin, Moccerro, & Pancaro, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القروض المتعثرة بأبعادها (نسبة القروض المتعثرة، وحجمها) على الإقراض المصرفي ودورة الأعمال في دول منطقة اليورو. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي البانلي (Panel Bayesian VAR). وتكونت العينة من بيانات مجمعة للقطاع المصرفي في دول منطقة اليورو خلال الفترة (2006-2017). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الصدمة الإيجابية في نسبة القروض المتعثرة تؤدي إلى انخفاض في حجم الإقراض وارتفاع تكلفته وتباطؤ في النمو الاقتصادي، مما يبرز أهمية الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية باعتبارها ركيزة أساسية للاستقرار المالي.

الدراسة الثامنة: دراسة (Sifrain, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في جودة محفظة القروض بأبعادها (سعر الصرف، ومعدل التضخم، ومبلغ القرض للمقترض، وخصائص المقترض الديموغرافية والاقتصادية) في مؤسسات التمويل الأصغر بجمهورية هايتي. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نماذج الانحدار المتعدد. وتكونت العينة من مؤسسات التمويل الأصغر الهايتية وعدد من عملائها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن العمر والجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والخبرة التجارية وحجم الأسرة ونوع النشاط ومعدل الفائدة ومبلغ القرض تُعد من العوامل المؤثرة بشكل معنوي على جودة محفظة القروض، مما يشير إلى ضرورة تقييم شامل للمقترض قبل منح التمويل.

الدراسة التاسعة: دراسة (Abdullaev & Jo'rayev, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على السبل العلمية والمنهجية لتحسين تقييم جودة محفظة القروض بأبعادها (التصنيف الائتماني، ونسب التعثر، ومخصصات خسائر القروض، والتنوع) في البنوك التجارية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مراجعة الأدبيات والممارسات التطبيقية. وتكونت العينة من البنوك التجارية في جمهورية أوزبكستان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة تطوير منهجيات أكثر شمولاً في تقييم جودة المحفظة الائتمانية تشمل مؤشرات كمية ونوعية، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والتصنيف الائتماني لضمان استدامة جودة الإقراض.

الدراسة العاشرة: دراسة (Gallimberti, 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية للمقترضين بأبعادها (الشفافية، والدقة، والقابلية للتحقق) وجودة محافظ القروض المصرفية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نماذج الانحدار. وتكونت العينة من البنوك الأمريكية والشركات المقترضة منها خلال فترة زمنية ممتدة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع جودة التقارير المالية للمقترضين يرتبط بشكل معنوي بتحسين جودة محافظ القروض المصرفية من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات وتعزيز قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان بدقة أكبر.

الدراسة الحادية عشرة: دراسة (Cucinelli, Gai, Ielasi, & Patarnello, 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات تدهور جودة محفظة القروض المصرفية بأبعادها) تدفق القروض غير المرجحة السداد UTP ، والقروض المتعثرة، وخصائص البنك (والتركيز على القروض غير المرجحة السداد. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نماذج الانحدار للبيانات الطولية. وتكونت العينة من 419 بنكاً إيطالياً خلال فترة زمنية ممتدة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التدخل المبكر في مرحلة القروض غير المرجحة السداد يُعد من أهم عوامل الوقاية من تدهور المحفظة، وأن حجم البنك ودرجة رسملته وكفاءته التشغيلية تؤثر بشكل معنوي على قدرة البنك على استعادة هذه القروض إلى الحالة العاملة.

الدراسة الثانية عشرة: دراسة (Blanco-Oliver & Irimia-Diéguez, 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التوعية والانتشار (Outreach) بأبعاده (اتساع القاعدة العملاء، وعمق الوصول للفقراء) على الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر مع الدور الوسيط لكل من الإنتاجية وجودة محفظة القروض وحالة الربحية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نموذج الوساطة المعتدلة (Moderated Mediation Model). وتكونت العينة من مجموعة كبيرة من مؤسسات التمويل الأصغر حول العالم. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التوعية والأداء المالي عبر تحسين جودة محفظة القروض والإنتاجية، مما يبرز أن الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل تعتمد بشكل جوهري على جودة إدارة المحفظة الائتمانية.

الدراسة الثالثة عشرة: دراسة (Huynh & Dang, 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تنوع محفظة القروض بأبعادها (التنوع القطاعي، والجغرافي) على عوائد البنوك، مع اختبار الدور المشروط لنموذج الأعمال والقوة السوقية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي بالاعتماد على نموذج طريقة العزوم المعممة (GMM). وتكونت العينة من البنوك التجارية الفيتنامية خلال فترة زمنية ممتدة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تنوع محفظة القروض يعزز عوائد البنوك ويحسن من مؤشرات المخاطر، وأن هذا الأثر يتوقف على نموذج الأعمال المتبع من البنك ومستوى القوة السوقية التي يتمتع بها، مما يؤكد على أهمية استراتيجيات التنوع في تحقيق جودة أعلى للمحفظة الائتمانية.

الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المتأنّي للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، يتبيّن أن ثمة أوجه اتفاق وأوجه اختلاف تُحدّد ملامح الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها. فمن حيث **أوجه الاتفاق**، تتفق الدراسة الحالية مع كثير من الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الإقراض المصرفي وجودة المحافظ الائتمانية بوصفهما من أهم الموضوعات المصرفية المعاصرة، كما تتفق مع دراسة (Thamae & Odhiambo, 2022) ودراسة (Behncke, 2023) في التأكيد على أهمية الضوابط والمعايير التنظيمية في توجيه السلوك الإقراضي للبنوك، وتتفق مع دراسة (Serrano, 2021) ودراسة (Huljak et al., 2022) في اعتبار جودة محفظة القروض مؤشراً محورياً على السلامة المالية للبنك، فضلاً عن اتفاقها مع دراسة (Gallimberti, 2021) ودراسة (Cucinelli et al., 2021) في الاهتمام بمحددات جودة المحفظة الائتمانية، وتتفق أيضاً مع دراسة (Sifrain, 2022) في تبني المنهج الميداني الكمي لدراسة العوامل المؤثرة في جودة المحفظة.

أمّا من حيث **أوجه الاختلاف**، فتتميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب جوهرية؛ فمن حيث المتغير المستقل، ركّزت الدراسات السابقة على التنظيم المصرفي بمفهومه العام (Thamae & Odhiambo, 2022) أو على الأدوات الاحترازية الكلية (Behncke, 2023) أو على مخاطر البيئة الاقتصادية والكوارث الطبيعية (Duanmu et al., 2022) ؛ Ivanov et al., 2022) أو على المسافة الجغرافية (Herpfer, Mjøs, & Schmidt, 2023) ، في حين تتناول الدراسة الحالية مفهوم معايير الإقراض المسؤول بوصفه منظومة متكاملة بأبعاد محددة (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج، وإدارة المخاطر)، وهو ما يُمثّل إضافة نوعية للأدبيات. ومن حيث المتغير التابع، تناولت الدراسات السابقة جودة المحفظة الائتمانية بشكل عام دون التخصص، بينما تُركّز الدراسة الحالية على محفظة التمويل الفردي تحديداً، وهو تخصص يُعزّز الفهم العميق لهذه الشريحة المهمة من التمويل. ومن حيث بيئة التطبيق، أُجريت معظم الدراسات السابقة في السياقات الأوروبية والأمريكية (Serrano, 2021) ؛ Gallimberti, 2021 ؛ Cucinelli et al., 2021) أو في بيئات نامية مغايرة كهاتي (Sifrain, 2022) وفيتنام (Huynh & Dang, 2021) وأوزبكستان (Abdullaev & Jo'rayev, 2022) ، بينما تتفرد الدراسة الحالية بتطبيقها على البيئة المصرفية السعودية بخصوصيتها التشريعية والاقتصادية. ومن حيث المنهجية، اعتمدت كثير من

الدراسات السابقة على البيانات الثانوية والنماذج القياسية للبيانات الطولية (Huljak et al., 2022) ؛ (Huynh & Dang, 2021)، في حين تتبنى الدراسة الحالية المنهج الميداني القائم على استقصاء آراء العاملين في قطاع الائتمان، مما يُثري الفهم من منظور الممارسة الفعلية. وبناءً على ما سبق، تتبلور الفجوة البحثية في غياب دراسات ميدانية تتناول أثر معايير الإقراض المسؤول بأبعادها المتكاملة على جودة محافظ التمويل الفردي في البيئة المصرفية السعودية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته لسدّ هذه الفجوة العلمية والتطبيقية.

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: الإطار النظري للدراسة

يستند الإطار النظري للدراسة الحالية إلى مجموعة من النظريات والمداخل الفكرية التي تُشكّل الأساس المعرفي لفهم العلاقة بين معايير الإقراض المسؤول وجودة محافظ التمويل الفردي. ويُعدّ مفهوم الإقراض المسؤول (Responsible Lending) من المفاهيم الحديثة نسبياً التي برزت في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث كشفت تلك الأزمة عن قصور الممارسات الإقراضية التقليدية القائمة على تعظيم العوائد قصيرة المدى، وأبرزت الحاجة إلى إطار إقراضي أكثر شمولاً يوازن بين مصالح البنك والمقترض والنظام المالي ككل. ويرتكز هذا المفهوم على مبدأ جوهري مفاده أن البنك مسؤولٌ ليس فقط عن حماية أمواله، بل أيضاً عن التأكد من أن القرض الممنوح ملائم لظروف المقترض وقدرته على السداد، وأن الشروط التعاقدية واضحة وعادلة، وأن المنتج التمويلي يُلبّي احتياجاً حقيقياً للعميل دون إيقاله بأعباء لا يستطيع تحملها.

وتستند الدراسة أسسها النظرية من عدة نظريات مصرفية ومالية، من أبرزها **نظرية الوساطة المالية** (Financial Intermediation Theory) التي تُفسّر الدور الأساسي للبنوك في تحويل المدخرات إلى استثمارات، وتُبرز أهمية جودة القرارات الإقراضية في تحقيق هذه الوظيفة بكفاءة. كما تستفيد الدراسة من **نظرية عدم تماثل المعلومات** (Information Asymmetry Theory) التي تُوضّح كيف أن الفجوة المعلوماتية بين البنك والمقترض تُؤدّي مشكلتي الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية، مما يستدعي تبني معايير إقراض صارمة للحدّ من هذه المشكلات. وتستند الدراسة أيضاً إلى **نظرية إدارة**

المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Theory) التي تؤكد على ضرورة تبني البنك لإطار متكامل لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتخفيف منها للحفاظ على جودة محفظته. فضلاً عن **نظرية الوكالة (Agency Theory)** التي تُلقي الضوء على العلاقة بين البنك بوصفه وكيلاً عن المودعين والمساهمين، وضرورة أن تكون قراراته الإقراضية متسقة مع مصالحهم.

كما يستند الإطار النظري للدراسة إلى **مبادئ الحوكمة المصرفية** التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي تُشكل المرجعية الدولية لتنظيم النشاط المصرفي، حيث تؤكد هذه المبادئ على أهمية تبني البنوك لمعايير إقراض متينة تشمل تقييماً شاملاً للجدارة الائتمانية، وإفصاحاً كاملاً للمقترض، وإدارة استباقية للمخاطر. كما تستفيد الدراسة من **إرشادات الإقراض المسؤول** الصادرة عن المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تُقدم إطاراً عملياً لتطبيق هذا المفهوم في البيئات المصرفية المختلفة.

وعلى الجانب الآخر، يستند مفهوم **جودة محفظة التمويل** إلى الأدبيات المصرفية التي تُعرّفها بوصفها مؤشراً مركباً يعكس قدرة البنك على منح ائتمان سليم يتم سداؤه وفق الشروط المتفق عليها، ويُقاس هذه الجودة عادةً بجملة من المؤشرات، من أهمها نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة القروض غير المرجحة السداد، ومعدلات التغطية بالمخصصات، ودرجة التنوع في المحفظة (Cucinelli et al., 2021)؛ (Serrano, 2021) ويُشير الأدب المصرفي إلى أن جودة المحفظة تتأثر بجملة من العوامل الداخلية المرتبطة بسياسات البنك الائتمانية وكفاءة كوادره، والعوامل الخارجية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية الكلية وخصائص المقترضين (Huljak et al., 2022)؛ (Sifrain, 2022).

ثانياً: مصطلحات الدراسة المفاهيمية والإجرائية

معايير الإقراض المسؤول: (Responsible Lending Standards)

- **التعريف المفاهيمي:** مجموعة من المبادئ والضوابط التي تلتزم بها المؤسسات المصرفية عند منح الائتمان، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة البنك في تعظيم عوائده ومصلحة المقترض في الحصول على تمويل ملائم لقدراته، مع الحفاظ على استقرار النظام المالي ككل.

- **التعريف الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عبارات الاستبانة المُصمّمة لقياس أبعاد معايير الإقراض المسؤول (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج التمويلي، وإدارة المخاطر) في البنوك السعودية.

تقييم القدرة الائتمانية: (Creditworthiness Assessment)

- **التعريف المفاهيمي:** العملية التي يقوم من خلالها البنك بتحليل شامل للوضع المالي للمقترض ومصادر دخله والتزاماته الحالية وسجله الائتماني، بهدف تحديد قدرته الفعلية على سداد القرض وفق الشروط المحددة.
- **التعريف الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عبارات الاستبانة الخاصة بقياس مدى شمولية ودقة إجراءات تقييم القدرة الائتمانية للعملاء الأفراد في البنوك السعودية.

الإفصاح والشفافية: (Disclosure and Transparency)

- **التعريف المفاهيمي:** التزام البنك بتقديم معلومات واضحة ودقيقة وكاملة للمقترض عن جميع شروط القرض ومعدلات الفائدة والرسوم والتكاليف الإضافية والمخاطر المحتملة، بأسلوب مفهوم وبتوقيت مناسب يُمكن العميل من اتخاذ قرار مستنير.
- **التعريف الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عبارات الاستبانة الخاصة بقياس مستوى الإفصاح والشفافية في الشروط التعاقدية للتمويل الفردي في البنوك السعودية.

ملاءمة المنتج التمويلي: (Product Suitability)

- **التعريف المفاهيمي:** مدى توافق المنتج التمويلي المُقدّم من البنك مع الاحتياجات الفعلية للعميل وظروفه المالية والاجتماعية، بحيث يُلبّي غرضاً حقيقياً دون أن يُشكّل عبئاً يفوق قدرته.
- **التعريف الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عبارات الاستبانة الخاصة بقياس مدى ملاءمة منتجات التمويل الفردي المُقدّمة لاحتياجات وظروف العملاء في البنوك السعودية.

إدارة المخاطر الائتمانية: (Credit Risk Management)

- **التعريف المفاهيمي:** المنظومة المتكاملة من السياسات والإجراءات التي يتبعها البنك لتحديد المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنح القروض وقياسها ومراقبتها والتخفيف من آثارها المحتملة.
- **التعريف الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عبارات الاستبانة الخاصة بقياس فاعلية إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك السعودية.

جودة محفظة التمويل الفردي: (Retail Loan Portfolio Quality)

- **التعريف المفاهيمي:** مؤشر مركّب يعكس مدى سلامة القروض الممنوحة للأفراد من قبل البنك، ويتحدّد بمستوى انخفاض القروض المتعثرة، وكفاية التغطية بالمخصصات، ومستوى التنوع، وقدرة المحفظة على تحقيق العوائد المستهدفة دون التعرض لمخاطر مفرطة.
- **التعريف الإجرائي:** الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من عبارات الاستبانة الخاصة بقياس مستوى جودة محفظة التمويل الفردي في البنوك السعودية من خلال مؤشرات نسبة القروض المتعثرة، وكفاية المخصصات، والتنوع، والعائد المعدّل بالمخاطر.

البنوك السعودية: (Saudi Banks)

- **التعريف الإجرائي:** البنوك التجارية المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) والعاملة في المملكة العربية السعودية، والتي تقدّم منتجات التمويل الفردي للعملاء الأفراد.

التمويل الفردي: (Retail Financing)

- **التعريف الإجرائي:** جميع أشكال التمويل المقدّم من البنوك السعودية للعملاء الأفراد بمختلف صوره، بما يشمل التمويل الشخصي والعقاري والاستهلاكي والسيارات وبطاقات الائتمان.

المنهجية وطرق البحث:

ستعتمد الدراسة الحالية على **المنهج الوصفي التحليلي** بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، حيث يُتيح هذا المنهج وصف الظاهرة موضع الدراسة كما هي في الواقع، وتحليل العلاقة بين

متغيراتها بأسلوب علمي منهجي. وسيتم من خلال هذا المنهج جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمعايير الإقراض المسؤول بأبعادها المختلفة وجودة محافظ التمويل الفردي في البنوك السعودية، ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تُجيب عن تساؤلات الدراسة وتختبر فروضها.

كما ستستعين الباحثة **بالأسلوب الإحصائي التحليلي** في معالجة البيانات الميدانية التي سيتم جمعها من خلال أداة الاستبانة، وذلك بهدف قياس أثر المتغير المستقل (معايير الإقراض المسؤول) في المتغير التابع (جودة محفظة التمويل الفردي)، والتحقق من العلاقات السببية بين الأبعاد المختلفة. وسيتم الاعتماد على البيانات الأولية المُستقاة من الميدان بوصفها المصدر الرئيسي للبيانات، مع الاستفادة من البيانات الثانوية المُستقاة من الأدبيات والدراسات السابقة والتقارير الرسمية بوصفها مصدراً مُكمّلاً يُثري الإطار النظري ويدعم عملية التحليل والتفسير.

مجتمع وعينة الدراسة

سيكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارات الائتمان والتمويل الفردي وإدارات المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية السعودية العاملة في المملكة العربية السعودية، والتي يبلغ عددها (11) بنكاً محلياً مرخصاً من البنك المركزي السعودي (ساما)، ويُقدّر إجمالي عدد العاملين في هذه الإدارات بنحو (2,500) موظف وموظفة، وذلك وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرقابية. ويُمثّل هؤلاء العاملون الفئة الأكثر معرفة ودراية بمعايير الإقراض المصرفي وسياسات التمويل الفردي وواقع جودة المحافظ الائتمانية في البنوك السعودية.

ونظراً لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع بأكمله، ستُختار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة بحجم (335) مفردة، وهو الحجم المناسب إحصائياً وفقاً لمعادلة تحديد حجم العينة (Krejcie & Morgan) عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%). وسيتم توزيع الاستبانات إلكترونياً وورقياً على مفردات العينة، ومن المتوقع استرداد ما لا يقل عن (300) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بما يُحقّق معدل استجابة يفوق (89%)، وهو معدل مقبول علمياً ويُعزّز من موثوقية نتائج الدراسة وقابليتها للتعميم على مجتمع الدراسة.

مصادر جمع البيانات

ستعتمد الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

• **المصادر الأولية:** وستتمثل في البيانات الميدانية التي سيتم جمعها من خلال استبانة مُصمَّمة خصيصاً لأغراض الدراسة، توزَّع على عينة من العاملين في إدارات الائتمان والتمويل الفردي وإدارات المخاطر في البنوك السعودية.

• **المصادر الثانوية:** وستشمل الكتب والمراجع العلمية، والدوريات المحكَّمة، والرسائل والأطروحات الجامعية، والتقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما)، والتقارير السنوية للبنوك السعودية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أداة الدراسة

ستعتمد الدراسة على **الاستبانة** بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات الميدانية، وقد صُمِّمت بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، وستُقاس فقراتها وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرِّج من (موافق بشدة) إلى (غير موافق بشدة). وتنقسم الاستبانة إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية للمبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

القسم الثاني: فقرات قياس المتغير المستقل (معايير الإقراض المسؤول) بأبعاده الأربعة:

- بُعد تقييم القدرة الائتمانية: (4 فقرات).
- بُعد الإفصاح والشفافية: (4 فقرات).
- بُعد ملاءمة المنتج التمويلي: (4 فقرات).
- بُعد إدارة المخاطر الائتمانية: (4 فقرات).

إجمالي فقرات المتغير المستقل: (16) فقرة.

القسم الثالث: فقرات قياس المتغير التابع (جودة محفظة التمويل الفردي) بوصفه متغيراً أحادي المحور، ويتضمَّن (12) فقرة.

إجمالي فقرات الاستبانة: (28) فقرة موزعة على محاور الدراسة، إضافة إلى فقرات البيانات الديموغرافية.

وسيتم التحقق من صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المجال المصرفي والمالي، والصدق البنائي من خلال حساب معاملات الارتباط بين الفقرات والمحاور. كما سيتم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، ويُشترط أن يكون أعلى من (0.70) لضمان ثبات المقياس.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

سُعالج البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وسُستخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات إجابات المبحوثين.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Simple & Multiple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل بأبعاده في المتغير التابع.
- اختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق في تصورات المبحوثين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.
- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من عدم وجود تعدد ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- **الحدود الموضوعية:** ستتناول الدراسة موضوع "أثر معايير الإقراض المسؤول بأبعادها (تقييم القدرة الائتمانية، والإفصاح والشفافية، وملاءمة المنتج التمويلي، وإدارة المخاطر) على جودة محافظ التمويل الفردي.

- **الحدود المكانية:** ستُطبَّق الدراسة على البنوك التجارية السعودية العاملة في المملكة العربية السعودية والمرخّصة من البنك المركزي السعودي (ساما).
- **الحدود البشرية:** ستقتصر الدراسة على العاملين في إدارات الائتمان والتمويل الفردي وإدارات المخاطر الائتمانية في البنوك السعودية.
- **الحدود الزمانية:** ستُجرى الدراسة الميدانية خلال العام (2026م).

- Abdullaev, A., & Jo'rayev, S. Improving Scientific and Methodological Approaches to Assessing the Quality of the Loan Portfolio of Commercial Banks. Scientific Collection «InterConf», (153), 55–63.
- Behncke, S. (2023). Effects of macroprudential policies on bank lending and credit risks. *Journal of Financial Services Research*, 63(2), 175–199.
- Blanco–Oliver, A., & Irimia–Diéguez, A. (2021). Impact of outreach on financial performance of microfinance institutions: a moderated mediation model of productivity, loan portfolio quality, and profit status: A. Blanco–Oliver, A. Irimia–Diéguez. *Review of Managerial Science*, 15(3), 633–668.
- Cucinelli, D., Gai, L., Ielasi, F., & Patarnello, A. (2021). Preventing the deterioration of bank loan portfolio quality: a focus on unlikely-to-pay loans. *The European Journal of Finance*, 27(7), 613–634.
- Duanmu, J., Li, Y., Lin, M., & Tahsin, S. (2022). Natural disaster risk and residential mortgage lending standards. *Journal of Real Estate Research*, 44(1), 106–130.
- Gallimberti, C. M. (2021). Borrowers' Financial Reporting and the Quality of Banks' Loan Portfolios. *The Accounting Review*, 96(2), 261–301.
- Herpfer, C., Mjøs, A., & Schmidt, C. (2023). The causal impact of distance on bank lending. *Management Science*, 69(2), 723–740.

- Huljak, I., Martin, R., Moccero, D., & Pancaro, C. (2022). Do non-performing loans matter for bank lending and the business cycle in euro area countries?. *Journal of applied economics*, 25(1), 1050–1080.
- Huynh, J., & Dang, V. D. (2021). Loan portfolio diversification and bank returns: Do business models and market power matter?. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1891709.
- Ivanov, I. T., Macchiavelli, M., & Santos, J. A. (2022). Bank lending networks and the propagation of natural disasters. *Financial Management*, 51(3), 903–927.
- Serrano, A. S. (2021). The impact of non-performing loans on bank lending in Europe: An empirical analysis. *The north american journal of economics and finance*, 55, 101312.
- Sifrain, R. (2022). Factors influencing loan portfolio quality of microfinance institutions in Haiti. *Journal of Financial Risk Management*, 11(1), 95–115.
- Thamae, R. I., & Odhiambo, N. M. (2022). The impact of bank regulation on bank lending: a review of international literature. *Journal of Banking Regulation*, 23(4), 405–418.

Mid Ocean University

College of Management

Master of Risk Management



**The Impact of Responsible Lending Standards on the Quality of
Individual Financing Portfolios – A Field Study on Saudi Banks**

Prepared by the student /

Ziyad Khalifah Al-Sharikh

University ID /

221002572

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

Dr. Fayez Jarad

1448-2026